

الاتحاد الأردني للتأمين يعقد اجتماعاً موسعاً مع مزودي الخدمات التكنولوجية للتشاور في تطبيق متطلبات المكتب الموحد



عقد الاتحاد الأردني للتأمين اجتماعاً موسعاً اليوم الثلاثاء ضمن شركات التأمين أعضاء الكيان التنظيمي و مزودي الخدمات التكنولوجية للتشاوي في تطبيق متطلبات نظام المكتب الموحد للتأمين الإلزامي للمركبات في خطوة تستهدف الخروج برقية جامعة مانعة يتم إرسالها الى جهات الولاية عن سوق التأمين الأردنية ممثلة في البنك المركزي و دائرة الرقابة على أعمال التأمين فيه قبل صدور التعليمات الرسمية من المركزي الأردني.

الاجتماع الذي دعا اليه الاتحاد الأردني للتأمين حضره 67 مشاركاً من كافة شركات التأمين أعضاء الاتحاد لاسيما العاملين في دوائر تكنولوجيا المعلومات والدوائر المالية ودوائر تأمين السيارات - الانتاج والتغويضات- ودوائر تطوير الأعمال والدوائر ذات العلاقة ، علاوة على مشاركة ممثلي مزودي الخدمات التكنولوجية لشركات التأمين ، ومستشار الاتحاد الأردني للتأمين لتكنولوجيا المعلومات ، وكذلك ممثلي الاتحاد المعنين من جميع الدوائر ذات العلاقة وممثلي الشركة العاملة على تطوير نظام الاتحاد وعملية الربط API's.

الاجتماع الموسع الذي جري بالتنسيق مع اللجان الفنية المعنية وهي لجنة تأمين السيارات واللجنة المالية ولجنة تكنولوجيا المعلومات العاملة تحت اطار الاتحاد ، عُرض ونوقش خلاله التصور الاولى للربط الالكتروني بين شركات التأمين والاتحاد والحقول والبيانات التي سوف يتم تبادلها ووقف على ملاحظات ومقررات الشركات لتعديلها وإعادة عرضه على شركات التأمين للدراسة قبل بدأ التطبيق الفعلى لأية الرابط الجديدة بما يخدم القطاع والعملاء على حد سواء .
التصور الذي جري مناقشته يساعد قطاع التأمين الأردني على الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني التي تستهدف تنظيم هذا الملف الهام للقطاع .



اجتماع الاتحاد الأردني للتأمين مع مزودي الخدمات التكنولوجية

جاء الاجتماع في إطار سياسة التنسيق المستمر التي ينتهجها الاتحاد الأردني لشركات التأمين مع شركات التأمين الأعضاء في الملفات والمواضيعات المختلفة ومنها متطلبات نظام المكتب الموحد للتأمين الإلزامي للمركبات رقم 51 لسنة 2024 .
ومن المقرر ان يصدر البنك المركزي الأردني التعليمات المرتبطة بهذا الملف فور تجميع الرؤي من القطاعات المتشابكة معه ومناقشتها ، وذلك استحقاقاً لمتطلبات نظام المكتب الموحد للتأمين الإلزامي للمركبات